



الاستراتيجيات النموذجية وعلاقتها بالتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي

أ . إبتسام إمحمد عبد السلام هويسة - قسم علم الاجتماع - كلية التربية زلطن -
جامعة صبراتة

ملخص البحث :

المرأة نصف المجتمع ، وتلد النصف الآخر ، وسعادتها تعني سعادة الأسرة ، وسعادة الأسرة هي سعادة المجتمع بأسره، وشقاوتها تعني شقاوة الأسرة ، وشقاوة الأسرة شقاوة للمجتمع بأطرافه، ومن الضروري بمكان متابعة ودراسة أهم العقبات التي تقف سدا منيعا أمام حرمان النساء من نيل حقوقهن ، والتمتع بكرامتهن ، وإزالة كافة المعوقات التي تكدر صفو عيشهن ، وهذا ما يحاول البحث تقديمه وذلك من خلال معرفة أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعنيف المرأة ، وتحديد أشكال وصور العنف الممارس ضدها ، وكذلك الوصول إلى أهم الاستراتيجيات التي ينبغي أن تتبع لضمان الحصول على بيئة محفزة تمنع الوصول للمرأة والاعتداء عليها .

مقدمة :

أبدأ كلامي في هذا البحث لأكد حقيقة مهمة جدا وهي أن الإسلام دين المودة والرحمة لا دين القسوة والعنف ، فقد حثنا الإسلام في كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية نبذ العنف والكرهية من نفوسنا ، فمن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله - تعالي - : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) . سورة الروم: 21 " . (1)

ويعتبر العنف إحدى الظواهر المجتمعية المنتشرة في غالبية مناطق العالم، ولا يقتصر على فئة عمرية معينة.

والعنف هو قوة جسدية أو لفظية أو حركية تصدر من طرف ما تجاه طرف آخر، فتلحق به الأذى الجسدي و النفسي وربما الجنسي أيضا.

والعنف مرتبط بالغريزة الإنسانية فقد شهدت الخليفة منذ بدايتها أول جريمة قتل بين الأخوين قابيل وهابيل وقد نشأت مع البشر ولعلنا اليوم لا نجد فارق كبير مع العصر الجاهلي الذي كانت فيه المرأة تشتري وتباع ويتم وأد البنت وهي حية لمجرد أنها أنثى، وأسباب العنف إما ذاتية أو شخصية أو خارجية حيث لا يمكن أن تحصل المرأة



على حقوقها وعلى مكانتها في مجتمع مشرد أو محاصر أو فقير أو لا يملك السيطرة على مقدراته.

وقد استحوذت مناهضة العنف ضد المرأة على اهتمام الباحثين والدارسين، وكذلك الاهتمام بأسباب العنف وأشكاله لما يشكله من إهدار لحقوق المرأة بصفقتها إنسان وبالتالي تجريم كل ظاهرة تنال من حقوق المرأة تحت طائلة القانون، وقد أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم (18) لعام 1991م الذي أشار إلى وضع حدٍّ للعنف ضد المرأة واعتبار الخامس والعشرين من نوفمبر من كل عام يوماً عالمياً لمناهضة العنف ضدها (2) والعنف ضد الفتيات والنساء مستمر في التفشي دون استراتيجيات فعّالة لمكافحته، حيث لا توجد قوانين لتنسيق الاستجابة الرسمية لحالات العنف المنزلي وحماية الضحايا . فالعنف ضد المرأة حول العالم يعكس الجانب الانحرافي المتزايد الذي يهدد استقرار المجتمعات، فهذه الظاهرة تعبر عن قمة العجز والضعف في آلية التواصل ، وعدم تقبل أية لغة حوار أو نتاج أو اقتناع ، وتعتبر من أخطر الآفات التي تعاني منها المجتمعات في الوقت الراهن . (3)

ومن الضروري صياغة أسس عامة لسياسة شاملة لمواجهة العنف ضد النساء والتحرك لوضع خطط وتوجهات في مجال التشريع والممارسات اليومية ، حيث أقر الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي تبنته الجمعية العامة في كانون الأول / 12 / 1993م ، ووافقت عليه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . (4) ويمكن أن يمارس العنف ضد المرأة من قبل أفراد أو جماعات أو مؤسسات بشكل منظم أو غير منظم ، وهي ظاهرة عالمية .

وإذ نؤكد أن العنف ضد المرأة يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو يعوق أو يلغي تمتع المرأة بهذه الحقوق والحريات الأساسية .

وينبغي تنفيذ الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية من جانب الدول الأعضاء والكيانات الأخرى، دون المساس بين الجنسين أمام القانون. (5)

وقال التقرير الصادر عن المنظمة إن العنف ضد النساء لا يزال شائعا بالرغم من التعهدات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه في "مؤتمر المرأة ببيكين" قبل خمس سنوات لخفض الظاهرة. هكذا تحدد هذه الفقرة مفهوم العنف ضد المرأة التي هي الإنسان والزوجة والابنة والقريبة وهي أساس الأسرة ومدرسة الأجيال .

ويلعب العامل الاقتصادي دورا مهما في انتشار مظاهر العنف في إطار الأسرة، فتدهور مستوى المعيشة ، وعدم تمكن العائلة من اشباع حاجاتها الأساسية ، وتقليص



مجالات العمل بالنسبة للرجال ، يؤدي حتما إلى ظهور المشاكل العائلية التي تنتهي أحيانا بضرب المرأة .

و- أيضا - فإن نقشي الأمية، وتدني مستوى المناهج التعليمية والموروث الاجتماعي المتخلف من العوامل التي تساهم في خلق الأرضية المناسبة لانبثاق هذه الظاهرة واتساعها .

وتسلم الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية على وجه التحديد بوجود حاجة إلى رسم سياسة نشطة تتمثل في إدراج منظور الجنس ضمن المسار العام لجميع السياسات والبرامج ذات الصلة بالعنف ضد المرأة، وفي تحقيق المساواة بين الجنسين والمساواة والإنصاف في الوصول إلى العدالة . (6)

فلابد من علاج لهذه المشكلة التي أصبحت تتفاقم، وذلك بتعزيز الوعي الأخلاقي ، والديني ، والتربوي ، ونشر الثقافة بين أفراد المجتمع .

ونظرا لأهمية هذا الموضوع ،وماله من أثر على الواقع الاجتماعي الذي نعيشه الآن فإن الباحثة تناولت هذا الموضوع من ثمانية محاور، تمثل المحور الأول في تحديد وصياغة مشكلة البحث والأهمية والأهداف والتساؤلات والوقوف على أهم المفاهيم والمصطلحات الاجتماعية إضافة إلى المنهجية المتبعة ، أما المحور الثاني تضمن "الدراسات السابقة وعلاقتها بالعنف ضد المرأة " وتمثل المحور الثالث في " العنف أشكاله وأنواعه وآثاره وأسبابه " . والمحور الرابع تضمن " الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة العنف ضد المرأة " . أما المحور الخامس فقد تضمن " سبل المعالجة وإيجاد الحلول لظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي " . بينما احتوى المحور السادس على " الاستراتيجيات والتدابير العملية للعنف ضد المرأة " . و انتهى الحث بالنتائج والتوصيات " . وقائمة بأسماء المصادر والمراجع " .

المحور الأول - تحديد وصياغة مشكلة البحث:

تنتقل مشكلة البحث من "الاستراتيجيات النموذجية وعلاقتها بالتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة " ، التي أصبحت من أكثر المشكلات إزعاجا في الحياة المعاصرة وبعد أن اتسعت دائرة ممارساته وتنوعت صورته وأنواعه وأسبابه وأشكاله وصولا إلى المظاهر والحلول التي تحد من تفاقم هذه الظاهرة في جميع المجتمعات المعاصرة .

وينبغي أن تطبق الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية بوصفها مبادئ توجيهية بشكل يتوافق مع الصكوك الدولية ذات الصلة ، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع



أشكال التمييز ضد المرأة - و اتفاقية حقوق الطفل - والعقد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بغرض إعطاء دفعة لتنفيذها على نحو منصف وفعال . (7)

وظاهرة العنف عامة هي من هذا النوع الذي يحمل هذا الطابع ، إذ أنها تهدد المنجزات التي حققها الإنسان خلال السنوات الماضية ، والأسوأ من ذلك كله عندما يتعدى ويمتد هذا العنف إلى الفئات الضعيفة في المجتمع كالمرأة مثلاً .

هناك صور متعددة ومختلفة من العنف ضد المرأة ، فالعنف امتهان لكرامة المرأة ، وخروج عن تعاليم الشرائع السماوية، فجميع الشرائع نادت بالحفاظ على المرأة وصيانة كرامتها وعدم الاعتداء عليها ، وأيضاً العنف خروج عن العهود والمواثيق والأعراف الدولية التي نادى كلها بالمساواة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة . (8)

وتنشأ ظاهرة العنف ضد المرأة بسبب وجود العلاقات غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على حد سواء، وتتخذ هذه الظاهرة أشكالاً جسدية ونفسية متنوعة ومقاومة بدرجة الإضرار التي تتعرض لها، ومن مظاهره المادية "الضرب ، والحرق ، والاغتصاب ، والقتل ، والحرمان من الحقوق المالية " .

ينبغي للدول أن تدين العنف ضد المرأة وألا تتذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبارات دينية بالتصل من التزامها بالقضاء عليه ، وينبغي لها أن تتبع كل الوسائل الممكنة ودون تأخير، سياسة تستهدف القضاء على العنف ضد المرأة .

وتتعدد أشكال العنف الممارس ضد المرأة داخل الأسرة لتشمل حالات السب والإهانة والضرب والطرده من المسكن والقتل .

وبذلك تتحدد إشكالية البحث في الإجابة عن التساؤل العام

- ما الاستراتيجيات النموذجية وعلاقتها بالتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة؟ .

- وتنبثق من هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات عدة وهي:

- 1- ما المفاهيم المتعلقة بظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي؟
- 2- ما أنواع وأشكال العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي؟
- 3- ما الأسباب المؤدية لتأسيس سلوك العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي؟
- 4- ما الآثار المترتبة على سلوك العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي؟
- 5- ما مجموعة الحلول المقترحة وطرق العلاج التي تسهم في حل ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي؟
- 6- ما استراتيجيات التعامل مع العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي؟



أهداف البحث:

يستهدف البحث بالدرجة الأولى معرفة "الاستراتيجيات النموذجية وعلاقتها بالتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة".

ومن خلال هذا الهدف العام تظهر الأهداف الفرعية التالية :

- 1- التعرف على أهم المفاهيم المتداخلة والمتعلقة بالعنف ضد المرأة في المجتمع الليبي .
- 2- التعرف على أهم أنواع وأشكال العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي .
- 3- التعرف على أهم الأسباب المؤدية لتأسيس سلوك العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي .
- 4- التعرف على أهم الآثار المترتبة على سلوك العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي .
- 5- التعرف على مجموعة الحلول المقترحة وطرق العلاج التي تسهم في حل ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي.
- 6- التعرف على استراتيجيات التعامل مع العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي :

- 1 - يساعد هذا البحث في إلقاء الضوء على الأسباب المؤدية للعنف الأسري الموجه ضد المرأة وفهم آثاره ، وتوضيح بعض الاستراتيجيات للتخفيف منه ، خصوصا في هذا العصر المتشابك الذي نعيشه .
- 2 - إمكانية الاستفادة من نتائج هذا البحث في إعداد دراسات وبحوث ذات أهمية فيما يتعلق بالعنف الموجه ضد المرأة .

مفاهيم البحث :

هناك عدة تعريفات للمفاهيم التي وردت ضمن مشكلة البحث والتعريفات التالية

توضح ذلك :

العنف ضد المرأة : " هو أي عمل أو تصرف عدائي أو مؤذ أو مهين يرتكب بأية وسيلة وبحق أية امرأة لكونها امرأة ، يخلق معاناة جسدية ونفسية وجنسية وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، من خلال الخداع والتهديد أو الاستغلال أو التحرش الجنسي أو العقاب ، أو إجبارها على البغاء أو أية وسيلة أخرى ، وإنكار وإهانة كرامتها الإنسانية ، أو التقليل من أمن شخصها ومن احترامها لذاتها أو شخصيتها أو الانتقاص من إمكانياتها الذهنية والجسدية ، ويتراوح ما بين ، الإهانة بالكلام حتى القتل " (9)



تعريف الأمم المتحدة للعنف ضد المرأة: " على أنه أي فعل من أفعال العنف المبني على نوع الجنس ، وينتج عنه ، أو يمكن أن ينتج عنه أي أذى أو معاناة جسدية ، أو جنسية ، أو عقلية للمرأة ، وذلك يشمل التهديد بالقيام بمثل هذه الأفعال ، أو الإكراه عليها ، أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء تلك التي تكون في الحياة العامة أم الخاصة ، ويعتبر العنف انتهاكا لحقوق المرأة الإنسانية الأساسية، وغالبا ما يكون له عواقب مدمرة". (10)

تعريف منظمة العفو الدولية للعنف ضد المرأة : " أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس أو يرحح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أم الجنسية أم النفسية ، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية. (11)

تعريف التدابير : " بأنها وسائل للحماية والوقاية لمنع خطورة المجرم من احتمال عودته إلى ارتكاب جريمة في المستقبل". (12)

تعريف التدابير العملية : " بأنها مجموعة من الإجراءات القضائية صادرة ضد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لمواجهة الخطورة الإجرامية التي تتواجد لديهم إذا ما ارتكبت جريمة من أجل الدفاع عن المجتمع". (13)

المنهج المتبع:

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه أكثر ملائمة، حيث يتمثل في جمع البيانات والحقائق عن الظاهرة وتحليلها .

المحور الثاني - الدراسات السابقة:

أولا - الدراسات المحلية:

1- دراسة : ليلي مـرح ، بعنوان : العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي وعلاقته بالتخلف الاجتماعي ، وهدفت إلى دراسة مظاهر العنف ضد المرأة وأكثرها انتشارا في المجتمع الليبي على ضوء أدبيات المجتمع الليبي إضافة إلى أهم الأسباب الكامنة وراء تعرض المرأة للعنف في المجتمع الليبي، ومدى علاقة ذلك بالتخلف المجتمعي، فضلا عن الجهود الحالية حول الوقاية والتدخل للتخفيف من الآثار السلبية للعنف المجتمعي ولتحقيق أغراض الدراسة قامت الباحثة باستخدام العديد من المناهج وذلك لحساسية موضوع الدراسة ودقتها، حيث استخدمت المنهج الوصفي والمنهج العلمي الدقي، والمنهج التاريخي لاتباع القصص الموثقة عن ظلم وقهر المرأة في ليبيا، وقد أشارت النتائج إلى أن أكثر مظاهر العنف ضد المرأة انتشارا في ليبيا هو



العنف المجتمعي، بالحرمان من الحقوق والقهر والإيذاء اللفظي والجسدي وأكثر النساء المتعرضات لهذا النوع من العنف المجتمعي هن المتزوجات، كما أشارت الدراسة إلى أن من أكثر النتائج السلبية الناجمة عن العنف المجتمعي ضد المرأة هو الأمراض النفسية، والتفكك الأسري وازدياد الصراع في الأسرة والمجتمع، إضافة إلى قلة الجهود المبذولة للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن العنف المجتمعي، وقد عزت الباحثة ذلك إلى طبيعة المجتمع العربي الذي يفرض على المرأة الصبر والكتمان والتنازل دائماً. (14)

ثانياً - الدراسات العربية :

1 - دراسة : طريف شوقي، بعنوان: عن العنف في الأسر المصرية 2000م ، تعد هذه الدراسة من الدراسات التجريبية المقارنة، حيث اختصرت الدراسة أنه لا توجد فروق بين من يمارسون العنف الشديد وبين من لا يمارسونه على متغيرات السياق النفسي الاجتماعي البيئي المصاحب للعنف ، كما افترضت أيضاً أنه توجد فروق في المتغيرات السابقة ضد مرتكبي العنف ضد الأطراف المختلفة في الأسرة، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 188 حالة نصفهم من مرتكبي جرائم العنف الأسري والنصف الآخر غير مرتكبي جرائم العنف الأسري .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

- أن الإناث مرتكبات جرائم العنف يشكلنا خمس أفراد العينة ، والذكور يشكلون أغلب مرتكبي جرائم العنف، وتتراوح أعمار غالبيتهم ما بين 26 إلى 40 عاماً، وقد كانت غالبيتهم من الأميين والعمال، الأمر الذي يبين العلاقة السلبية بين مستوى مهنة أو تعليم الفرد في مهن متدنية قد يعكس على الارتباط بأساليب معينة للتنشئة الاجتماعية.

- أن ممارسي العنف الشديد أقل تديناً، حيث لا تلتزم نسبة كبيرة منهم بأداء الفروض الدينية .

- أن غالبية مرتكبي جرائم العنف يقيمون في مناطق ريفية .

- أن نسبة ضئيلة من مرتكبي العنف تتعاطى الحشيش .

- قرر غالبية مرتكبي جرائم العنف أن ضرب الزوجات ظاهرة شائعة في المجتمع .

- أن العنف ضد الزوجات هو أكثر أنواع العنف شيوعاً وأن العنف ضد الوالدين هو أقل أنواع العنف.

- أن نسبة كبيرة من مرتكبي جرائم العنف مقارنة بمن لا يرتكبونها ، قرروا أنهم شاهدوا عملية الضرب المتبادل بين الوالد والوالدة ، وأن معدل ضرب الأب للأم يفوق معدل ضرب الأم للأب ، وما يترتب على ذلك من نفور بين الأب والأم .



ثالثا - الدراسات الأجنبية :

2- دراسة GLENDAK KATOR عن العنف الزوجي 1998م .

تناولت هذه الدراسة في "بريطانيا" ديناميكية وأنماط العنف الأسري وأساليب إساءة المعاملة بين الزوجين والعلاقات الرئيسية التي تشهّر إلى وجود العديد من المخاطر الناتجة عن العنف الزوجي وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

- أن أشكال العنف الأسري تختلف باختلاف خبرات الصراع العنيف داخل الأسرة، وأن أنماط العنف السائد بين الأزواج والتي تخضع للعلاج النفسي فهي ليست عامة ولكنها تخص بعض الأسر .

- أن دائرة العنف المرتبطة بالشكل القاسي ضد المرأة تكون دائما موجهة من طرف الأشخاص الأكثر قربا منها .

- أن ديناميكية التفاعل السائد بين الناس تتضمن في أغلب الأحيان على عنف كاستجابة لفقدان الضبط وعدم إشباع الحاجة إلى الاستغلال والخوف والقلق والتهديد لتقدير الذات .

- أن عوامل الخطورة التي تؤدي إلى ارتفاع معدّل العنف بين الحميين هي فترة الخطوبة والزواج المبكر وأثناء الحمل والانفصال والطلاق . (15)

المحور الثالث - العنف أشكاله وأنواعه وآثاره وأسبابه:

أولا - أشكال العنف :

يوجد العديد من أشكال العنف ضد المرأة وهي:

1/ **العنف اللفظي:** وهو استخدام عبارات تحقير تحط من كرامة المرأة بقصد إهانتها مثل: السب والشتم والبصق والصراخ والسخرية منها.

2/ **العنف الجسدي:** وهو استخدام القوة ضد المرأة مما يسبب لها أذى وضررا بدنيا وجسديا يهدد حياتها مثل: القتل والجرح والضرب والحرق والطم والخدش وشد الشعر. (16)

3/ **العنف الجنسي:** وهو استخدام القوة ضد المرأة وإيقاع الضرر بها نتيجة التعدي والإكراه الجنسي عليها مثل: الاغتصاب والتحرش الجنسي والغمز والتلميح بعبارات جنسية غير مباشرة



4/ **العنف النفسي:** وهو ممارسة أي فعل أو الامتناع عن فعل بنية التهديد والاضطهاد للمرأة مثل: الاستضعاف والتخويف والسلوك العدواني والتهمج على أداء المرأة والمقاطعة. (17)

ثانيا - أنواع العنف:

1- **العنف الاجتماعي:** وهو حرمان المرأة من التفاعل الاجتماعي والحد من حركتها الاجتماعية ومنعها من تكوين علاقات اجتماعية واستمرار ثقافة الفصل بين الجنسين وحرمان المرأة من الاتصال والتواصل الاجتماعي .

أشكال العنف الاجتماعي :

- الترهيب والتخويف من خلال النظرات المخيفة والإشارات والحركات الجسمية والصوت المرتفع وتكسير الأشياء وتحطيم بعض أغراض المنزل .
- العزل والسيطرة على أفعال الزوجة مع من تتكلم ومن ترى وأين تذهب والحرمان من زيارة الأقارب.

- استخدام الرجل امتيازاته التي يمنحها له المجتمع بالتعامل معها كخادمة وأخذ جميع القرارات في البيت بدون مشاركتها .

- إلقاء مسؤولية التربية بكاملها على كاهل الزوجة واستخدام العنف ضد أطفالها وجعلها تشعر بالذنب اتجاه أولادها وفي حالة الانفصال أو الطلاق يتم استخدام الأطفال في إرسال رسائل ومنعهم من زيارتها وتصبح المرأة معزولة عن العالم الخارجي بسبب أن زوجها يراقب تصرفاتها اليومية مع الأقارب والأصدقاء. (18)

2- **العنف العائلي:** وهو ما تشهده الأسرة من مشاحنات وخلافات بين أفرادها والتمييز بين الذكور والإناث في المعاملة (الأب - الزوج - الأم - الأخ - البنت) . (19)

3- **العنف السياسي:** وهو العنف الواقع من السلطة على المرأة ونكران حجم العنف وتجاهله بسبب عدم وجود الأمن والأمان الاجتماعي وغياب العدالة والمساواة وغياب المساواة في التشريعات والقوانين واستبعاد المرأة عن صنع القرار أي: منع المرأة من التفاعل الاجتماعي ومنعها من اتخاذ القرارات السياسية والمشاركة والانخراط في الحياة السياسية وممارسة حقوقها. (20)

4- **العنف الاقتصادي:** والمقصود به منع المرأة من العمل أو إجبارها على العمل وإجبارها على ترك العمل والسيطرة على أملاكها وأموالها وحرمانها من الميراث وعدم مشاركتها في أعمال ومشاريع الأسرة ومن أشكال الحرمان من الميراث على الرغم من



أن الشريعة الإسلامية والقانون يعطيان المرأة نصيبها من الميراث فإن العادات والتقاليد السائدة تمنعها في بعض الأحيان من ممارسة هذا الحق. (21)

5- العنف الجنسي: هو استخدام القوة أو الإكراه في ممارسة أي نوع من أنواع الجنس ضد النساء .

أشكال العنف الجنسي :

- التفوه بعبارات جنسية دون موافقة الآخر .
- مضايقات جنسية على الهاتف .
- كشف الأعضاء الجنسية أمام الآخر .
- الاغتصاب أو محاولة الاغتصاب .
- مداعبة الجسد أو الأعضاء الجنسية بدون موافقة (22)

• أثار العنف الجنسي:

- الخوف والارتباك
- أمراض جنسية .
- الخوف من المعتدي عليه .
- الشعور بالذنب وفقدان القدرة على التركيز والثقة بالآخرين .(23)

6- العنف القانوني : هو التمييز ضد المرأة وحرمانها من حقوقها بسبب جنسها . حيث تتعرض المرأة للعنف لوقوعها ضحية الموروث الثقافي الذي يجعلها تحرم من الاستفادة من مواد القانون إما بسبب الخوف أو سمعة العائلة من تقديم شكوى ضد المعتدي عليها بالضرب أو التحرش الجنسي أو التهديد من الأقارب (الأخ - العم) أو أنها تقع ضحية القتل على خلفية الشرف والجاني الحقيقي يبقى حراً طليقاً ويكرر جريمته مع أخريات من الضحايا دون أن يتخذ القانون ضده أي إجراء عقابي .(24)

ثالثاً - أثار العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي:

- 1- الآثار الجسمية:(عظام مكسورة - حروق - جروح - ارتجاج في المخ - ثقب في طلبة الأذن - ألم في الصدر - فقدان الشعر- الجروح النارية - الرضوض - القشوط - فقدان الأسنان - التواءات - صداع) .
- 2-الآثار الجنسية : (الأمراض الجنسية المنقولة - تمزق المهبل - الحمل غير المنتظم - الإجهاض - العقم - تشويه الأعضاء التناسلية للإناث - ألم في الحوض أو الأعضاء التناسلية) .



3- الآثار النفسية: (قلة احترام الذات - القلق المزمن - اضطراب النوم - الخوف - أفكار انتحارية - اضطراب الوسواس القهري - الكآبة - فقدان الذاكرة - سرعة الغضب - قلة التركيز - اضطرابات الأكل - صعوبة في تكوين العلاقات أو الحفاظ عليها - السلوك الشخصي المسيء - البكاء). (25)

أسباب العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي:

1- العادات والتقاليد: كثير من المجتمعات مازالت تعتقد إلى يومنا هذا أن المرأة مجرد وسيلة للتمتع وليست لها أية حقوق ، فهي في نظرهم أقل وأدنى من الرجل، لا تساويه ولا تدانیه في أي حق من الحقوق.

2- الحالة الاقتصادية: الفقر والحاجة قد يجبران المرأة على أن تقبل العنف وترضى به ، ولا تدافع عن نفسها فهي في سبيل الحياة والعيش تتجاوز عن كرامتها ، وتقبل أن يمارس ضده العنف بصوره وأشكاله المختلفة .

3- سوء التربية: وهذا هو بيت القصيد، فالشخص أعني الرجل - الذي تربى تربية دينية صحيحة لا يمكن أن يصدر منه أي نوع من أنواع العنف ضد المرأة ، فهو يعرف حقوقه ، وكذلك يعرف حقوق المرأة التي منحها لها الدين الإسلامي فلا يتعدها ولا يتجنى على المرأة. أما الآخر فهو يتفنن في إيذاء المرأة وممارسة أشكال العنف ضدها ، ويتلذذ بذلك ، فلا وازع ديني يمنعه ، ولا تربية ترده عن مثل هذه الأفعال .

4- الأسباب البيئية: مشكلة السكن - زيادة السكان - ضعف الخدمات .

5- الإعلام: وسائل الإعلام تترك أثرا في المشاهدين مثل (مشاهدة أفلام الرعب - مشاهدة صور المتظاهرين بالضرب والتعذيب - مشاهدة الأعمال الفنية الهابطة والبذيئة) .

6 - النظام التعليمي المطبق في الدولة: فهو يخلو من توضيح مكانة المرأة في المجتمع فهو وضع نمطي لدور المرأة في المجتمع فهي دائما مكلفة بأعمال المنزل من جلي وغسل وطبخ..... إلخ فالرجل هو الذي يكتب وينجز الأعمال العظيمة (هي تطبخ وهو يفكر) .

7- سوء اختيار الزوج والعشوائية بالزواج: أي: الزواج قبل السن القانونية.

8- المرأة نفسها سبب العنف: ضعف شخصيتها وتأثيرها بالمفاهيم المغلوطة والثقافة المغشوشة التي تنادي بقمع المرأة .

9- التشريعات والقوانين المطبقة: ضعف التشريع العقابي إذا ضرب أو شتم الزوج زوجته تعتبر جنة، وإذا ضرب الزوج زوجته حتى الموت اقتصررت العقوبة على



الحبس ثلاث سنوات فقط، وانحياز التشريع لمصلحة الرجل مثلا ليس من حق المرأة طلب الطلاق إذا كان الزوج عقيما .

10- مشكلة البطالة: حيث يتجه الفرد إلى أي شيء يفرغ فيه طاقاته ، ومن هنا يتجه إلى العنف، ويكون للنساء نصيب كبير من هذا العنف المتولد من العاطلين، فينتشر التحرش الجنسي والاعتداء على المرأة وغيره من صور العنف. (26)

مبررات الرجل لضرب المرأة والأسباب الحقيقية للظاهرة:

يسعى الرجل إلى تبرير قيامه بضرب المرأة أو ممارسة أشكال العنف ضدها، ويحدد أن المرأة هي المذنبة، وبالتالي لا توجد أمام الرجل أية طريقة لإصلاحها سوى الضرب وممارسة العنف ضدها ، وبالإضافة إلى الأسباب التي يجدها الرجل في الحياة اليومية ، فإنه يستعين أحيانا بمسوغات قانونية وشرعية تعطي للرجل الحق في ضرب المرأة . إن بعض الرجال يبررون فعلتهم على أساس كون المرأة جاهلة وغير متعلمة ، وأنها تخرج عن طوقها ولا تتصرف بعقلانية بل أقرب إلى الجنون، كما أنها تستفز الرجل ولا تحترمه، وهي ليست ربة بيت وأم مثالية حسب مفهوم الرجل .

في الواقع إن الأمر له علاقة بالتقسيم الاجتماعي للعمل تاريخيا، ونشوء السلطة الأبوية في المجتمع ، فمن يقوم بالضرب يقوم به لعدة أسباب، ومن أبرزها أنه في ظل مجتمع ذكوري يتمتع فيه الرجل بالسلطة على أنه السيد، فإنه يعتبر أن المرأة جزء من ممتلكاته له حق التصرف فيها كيفما شاء. (27)

المحور الرابع - الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة العنف ضد المرأة:

النظريات النفسية والاجتماعية المفسرة للعنف .

أولا - النظريات النفسية:

1 - النظرية البيولوجية: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العنف يرجع إلى أسباب بيولوجية، ولقد أثبتت الدراسات التي أجريت في هذا المجال وجود ارتباط بين هرمون الرجولة الأندروجين وهو السبب المباشر لوقوع العنف حيث أثبت رواد هذه النظرية أن العنف البشري غريزة فطرية ، ولقد عمم كل من (كونارد، وأندري) هذا المفهوم ، ويقولان: إن الغريزة العدوانية فطرية في الجنس البشري، وتندرج فكرة الارتقاء والتطور وراء هذه النظرية ، كما يرى العالمان أن الحيوانات العدوانية تستمر في البقاء بسبب الغريزة العدوانية، بينما الأقل عدوانا تنقرض، ولقد أكد (لونس) أن كلا من العنف والعدوان يعدان في غاية الأهمية من أجل بقاء الحياة (28)



2 - **نظرية التحليل النفسي** : يتزعم هذه النظرية (سيجموند فرويد) حيث يرى أن العنف سلوك واع شعورياً ناتج عن غريزة الموت التي افترض وجودها ، وهي المسؤولة عن التدمير ، وأن العنف دافع من دوافع الغريزة المتعارضة، وهما غريزة الموت وتهدف لحفظ النوع، وغريزة الحياة تهدف لحفظ الفرد، فالشخصية الإنسانية عند فرويد تبنى أساسا على ثلاثة عناصر متصارعة ومتناقضة وهي:
- "الهو" : وتعني الدوافع القوية التي تبحث عن الإشباع بأية طريقة .
- "الأنا العليا" : وهي الصور المثالية والفضائل الأخلاقية التي يتعلمها من الصفر .
- "الأنا" : وهي الذات في صورتها العاقلة ، التي تكبح جماح الأنا الأعلى .
وتضيف هذه النظرية أن العنف يحدث نتيجة الصراع بين الإنسان ونفسه، وبين معطيات العالم المحسوس الذي يعيش فيه، فعندما يريد تحقيق رغبة من رغباته، فيصطدم بعائق من العوائق فإنه يحدث صراعا نفسيا والذي بدوره يحدث سلوك العنف (29).

ثانيا: النظريات الاجتماعية:

1 - **نظرية التنشئة الاجتماعية**: وهي تفترض أن العنف يتعلم ويكتسب خلال عملية التنشئة الاجتماعية كما ينتشر المرء مشاعر التمييز العنصري أو الديني ويؤكد ذلك أن مظاهر العنف توجد بشكل واضح في بعض الثقافات الفرعية بينما تقل في ثقافات أخرى، فبعض الثقافات الفرعية تحتل نسبة الجريمة فيها معدلات عالية ، كما نجد المجتمعات الذكورية التي تعطي السلطة للرجل كثيرا ما نجد أن الرجال يمارسون العنف بشكل واضح ويسوقون المبررات المؤيدة لعنفهم .

2 - **نظرية التعلم الاجتماعي**: وهي تفترض أن الأشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخر وأن عملية التعلم هذه تبدأ بالأسرة فبعض الآباء يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف ، ويطالبونهم ألا يكونوا ضحايا العنف .

ولقد قام كل من (والنز- وباندورا) 1983م بدراسة بعض العوامل ، كالممارسة التربوية والوالدين ، وتأثير النماذج - الأب - والأم - كنموذج يقتدى به ، وأثر ذلك على العنف ؛ فوجدوا أن الطفل يقلد سلوكه (30).

المحور الخامس - سبل المعالجة وإيجاد الحلول لظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي:

أولاً- إيجاد الحلول لهذه المشكلة:

1. عدم سكوت المرأة عن حقوقها والمطالبة بإنصافها في كل الظروف .
2. القيام بالندوات والجلسات المجتمعية التي تقوي الوعي وتناقش الأفراد وتحاول تغيير قناعاتهم.
3. الاستماع إلى رأي المرأة ، واحترام وجهات نظرها ، وإن كانت مخالفة لما نفكر به
4. العمل قدر الإمكان على إشباع احتياجات المرأة النفسية والمادية ، وعدم التعدي عليها بالضرب .
5. عدم استخدام الأدوات الحادة في المشاكل .
6. نشر الثقافة بين أفراد المجتمع . (31)

ثانياً - سبل المعالجة لظاهرة العنف ضد المرأة:

1. سن القوانين واللوائح: فمعظم ألوان وأشكال العنف ضد المرأة تحدث ؛ لأنه لا توجد قوانين واضحة تجرم العنف، فلو يعلم الرجل الذي يضرب المرأة - بدون وجه حق - أنه سيلقى العقوبة المناسبة ما فعل ذلك، فلا بد من أن تكون هناك قوانين تدين هذا العنف، حتى يقل شيئا فشيئا إلى أن ينعدم ، وهي تفعيل للأحكام الشرعية .
2. مطالبة المرأة بحقوقها: فسلبية المرأة في كثير من الأحيان هي التي تعرضها للعنف، فهي ترضى به وتسكت، ولا تحاول أن تأخذ حقها من المعتدي عليها ؛ إما خوفا من الفضيحة أو لأنها لا تؤمن بأي أحد سيرد لها حقها واعتبارها .
3. المناهج التعليمية والتربوية: لا بد أن تكون هناك توعية كبيرة بخطورة العنف تدرس داخل مناهج التربية والتعليم في جميع البلدان العربية ، فالطفل إذا نشأ - منذ نعومة أظفاره - يعرف ما حقوق المرأة التي منحها لها الإسلام ويعرف واجباته نحو المرأة ؛ "أما وأختا وبناتا وزوجة " لا يمكن له أن تمتد يده إليها بأذى ولا يمكن أن يمارس ضدها أي نوع من أنواع العنف .
4. التوعية الإعلامية: فبدلا من أن تكون أجهزة الإعلام - إلا ما رحم ربي - بنشر الرذيلة عليها أن تقوم بدورها الأساسي في التوعية ، وتنشر أشكال العنف وأسبابه وطرق الوقاية والعلاج منه ؛ فهذه الوسيلة - تعتبر من أهم الوسائل التي تمثل علاجا ناجحا لمشكلة العنف .



5. دور المساجد في التوعية: وهي من أهم وسائل التوعية، فلا بد على الخطباء أن يخصصوا خطبة كاملة للحديث عن العنف ضد النساء، عن صورته وأشكاله وآثاره على المجتمع. (32)

المحور السادس – الاستراتيجيات والتدابير العملية للعنف ضد المرأة:

تهدف الاستراتيجية النموذجية إلى توفير المساواة بحكم القانون وبحكم الواقع بين المرأة والرجل، ولا تخصص الاستراتيجيات النموذجية معاملة تفضيلية للمرأة، وإنما ترمي إلى ضمان تقويم ما قد تواجهه المرأة من أوجه اللامساواة أو أشكال التمييز في مجال الوصول إلى العدالة، ولاسيما فيما يتعلق بالأفعال .

فالاستراتيجيات النموذجية تساند المرأة المعنفة وتشجيعها على رفع شكاوي رسمية ومتابعتها إلى النهاية فالعلاقة التي تربط بين الاستراتيجيات والعنف ضد المرأة تعتبر علاقة قوية تسعى إلى إنشاء وتمويل وتنسيق خدمات كالخطوط الهاتفية لتقديم المعلومات مجاناً والخدمات الفنية المتعددة التخصصات لإسداء المشورة والتدخل في الأزمات وخلق الدعم لصالح ضحايا العنف من النساء وأطفالهن. (33)

وأيضاً اتخاذ الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية كأساس وكمراجع للسياسات وكدليل عملي للأنشطة الهادفة إلى القضاء على العنف ضد المرأة .

وتعمل الاستراتيجيات النموذجية الموجودة في المجتمع من استراتيجيات تربوية وسياسية وتوجيهية ووطنية... إلخ من الاستراتيجيات التي تعمل على إدانة جميع انتهاكات الحقوق الإنسانية للمرأة، والمطالبة بردود فعالة على تلك الانتهاكات، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص "القتل، والاعتصاب، والعبودية الجنسية، والحمل القسري. إضافة إلى ذلك تسهم الاستراتيجيات في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ودعمه في أنشطته الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. (34)

وتقوم هذه الاستراتيجيات بمحاسبة المجرمين على أعمالهم المتعلقة بالعنف ضد المرأة ووضع حد لسلوك العنف، وإيلاء الأثر الذي يلحق بالضحايا وأفراد أسرهم من جراء الأحكام المفروضة على مرتكبي العنف الذين هم من أفراد الأسرة. (35)

أولاً: التدابير العملية لمنع العنف ضد المرأة:

1. إعداد وتنفيذ برامج توعية وتنقيف مجدية وفعالة للجمهور في المدارس لمنع العنف ضد المرأة بتعزيز المساواة والتعاون والاحترام المتبادل واقتسام المسؤوليات بين النساء والرجال .



2. صياغة مناهج متعددة التخصصات مراعية لنوع الجنس في الكيانات العامة والخاصة التي تشارك في القضاء على العنف ضد المرأة .
3. دعم المبادرات التي تضطلع بها المنظمات الساعية الى تحقيق المساواة للمرأة والمنظمات غير الحكومية من أجل إنكاء وعى الجمهور بمسألة العنف ضد المرأة . (36)
4. إنشاء برامج إرشادية للمجرمين أو من يتبين أنهم يمكن أن يصبحوا مجرمين من أجل تشجيع التسوية السلمية للنزاعات وحسن التصرف ، وضبط النفس عند الغضب .
5. إنشاء برامج إرشادية وتوفير المعلومات للنساء ، بمن فيهن ضحايا العنف، بشأن أدوار الجنسين والحقوق الإنسانية للمرأة، والجوانب الاجتماعية والصحية والقانونية والاقتصادية للعنف ضد المرأة، من أجل إكساب النساء القدرات اللازمة لحماية أنفسهن من جميع أشكال العنف . (37)

رابعاً: أنواع الاستراتيجيات:

1. الاستراتيجية التوجيهية: وهي الاستراتيجية التي تعتمد على توجيه الأفراد المستهدفين منها للقيام بالوظائف والمهام التي تتناسب مع طبيعة خطة العمل من خلال إقناع كل فرد بأنه قادر على القيام بالمهمة الخاصة به ضمن بيئة العمل التي يوجد فيها .
2. الاستراتيجية الإدارية: وهي التي تعتمد على قوة الإدارة ،أو السلطة المسؤولة عن العمل ودورها في دعم وتوجيه الأفراد بالعمل بشكل صحيح، كما أنها تضع مجموعة من التعليمات والقواعد التي تسعى لتحقيق وظيفتي التوجيه والرقابة الإدارية على كيفية سير العمل بأسلوب مناسب .
3. الاستراتيجية التربوية: ينبغي أن يراعى الاستمرارية الاستراتيجية مع اعتماد كل مرحلة التي تسبقها وعلى أن يكون المدى الزمني مناسباً حتى يمكن التنبؤ بالتغيرات المتوقعة الحدوث. وتأتي تعقيدات القرار الاستراتيجي من المفاضلة بين العناصر والأهداف في إطار البدائل المتاحة، كما يراعى تنظيم المنظومة الاستراتيجية في إطار نسق واحد وتحريكه بما يحقق هذه الأهداف . (38)

ثالثاً: استراتيجيات التعامل مع العنف:

إن التصدي لظاهرة العنف لا يقتصر على طرف دون الآخر ، وإنما يتطلب ضرورة تضافر جهود كل الفاعلين في المجتمع من جمعيات وسلطات معينة ورجال إعلام والأئمة في عملية التحضير والتربية لخلق مجتمع متوازن لا يسوده الفوضى والعنف ولتحقيق ذلك يجب :



1. ضرورة القيام بدراسات سوسولوجية ونفسية وافية ومعقدة حول ظاهرة العنف حتى تعطينا فكرة عن مواطن وقوع هذه الظاهرة سواء داخل الأرياف أم المدن .
2. الحل التربوي ونشر الثقافة الدينية عن طريق التنشئة الاجتماعية السليمة ونشر ثقافة الحوار في الوسط الأسري والاجتماعي .
3. السعي الجاد للحكومة لتوفير مناصب شغل للقضاء على البطالة والفقر اللذان يعتبران مرتعا أساسيا لتنامي ظاهرة العنف .
4. تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية ، وتكافؤ الفرص في حصول كل مواطن على حقوقه الطبيعية والمدنية في الثروة والتعليم والعمل ، والصحة ، والزواج ، والسكن .
5. مقاومة ظواهر التمييز الاجتماعي والطبقي والعنصرية والتعصب بشتى صوره والكراهية، والثأر بتعاون الجهات ذات العلاقة من تربية وإعلام وأمن وقضاء وأوقاف (المساجد) . كل هذا يقلل من فرص تقبل أفكار العنف ، التي لا تجد لها حل واستجابة إلا في الأوضاع الشاذة وغير الطبيعية . (39)

الخاتمة:

أقول إن العنف ليس سوى آلة هدم لطاقات المرأة المعطاء ومواهبها التي قدر لها أن تظهر وتنمو وتعطي ثمارها الطيبة، وحينما تسحق حرية المرأة فقد حكم على مجتمع كامل بالتعاسة والتخلف؛ لأن سعادة المجتمع نابعة من سلامة نسائه روحا وفكرا . وكما تحررت المرأة من الضغوط التي يصطنعها الآخر لاضطهادها كلما سار المجتمع نحو أهدافه بروية واضحة وخطى ثابتة ويستمد قوته من قوة نسائه (فالتى تهز المهدي بيمينها تهز العالم بيسراها) .

وهذه المقدره العاليه على التأثير في المحيط لدى المرأة لا تأتي إلا برفض العنف بكل أشكاله وإذا ابتدأت المرأة بالرفض أولا ذلك خطوة كبيرة في سبيل إزالة كابوس العنف الجاثم على صدر المجتمع الإنساني .

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. العمل على توضيح العديد من القضايا التي تخص المرأة وحقوقها المتعلقة بالعدالة والمساواة.
2. إجراء الدراسات العلمية والإكثار من المؤتمرات والندوات التي تطرح قضايا العنف ضد المرأة .



3. ضرورة مراقبة هذه الظاهرة باهتمام بالغ فالأسرة هي حصن الأمة ضد مزلق الانحراف ومخاطر الانحلال والسكوت عنها يعني الاندفاع نحو المأزق نفسه .
4. توعية المرأة نفسها بحقوقها وبقيمتها ، وتعليمها كيف تكون إنسانة متعلمة ومنتفة ومستقلة فكريا وماديا عن الرجل .
5. ضرورة إنشاء برامج إرشادية للمجرمين أو من يتبين أنهم يمكن أن يصبحوا مجرمين ، من أجل تشجيع التسوية السلمية للنزاعات ، وحسن التصرف وضبط النفس عند الغضب ، وتغيير الاتجاهات الذهنية المتعلقة بأدوار الجنسين والعلاقات فيما بينهما؛
6. تكشف الدراسة على ضرورة إنشاء مراكز استشارية تقوم على توعية أفراد المجتمع بأهمية هذه المراكز في التعامل مع المشكلات التي تنشأ بين الزوجين ، ودورها في تزويد الأفراد بمهارات تمكنهم من التعامل مع هذه المشكلات والتغلب عليها .

التوصيات:

1. رصد معدلات العنف ضد المرأة ، ومعدلات اعتقال المجرمين وتبرئتهم ، وملاحقتهم قانونيا ، والبت في الدعاوى المقامة ضدهم وإصدار تقارير سنوية عن ذلك
2. تقييم مدى كفاءة نظام العدالة الجنائية وفعاليتها في تلبية احتياجات النساء اللاتي يتعرضن للعنف .
3. إعداد دراسات استقصائية في مجال الجريمة تتعلق بطبيعة العنف ضد المرأة ومداه.
4. ضمان أن تتلقى النساء المتعرضات للعنف ، من خلال الإجراءات الرسمية وغير الرسمية ، الإنصاف العاجل والعادل مما لحق بهن من أذى، بما في ذلك الحق في طلب إصلاح الضرر أو طلب التعويض من المجرمين أو من الدولة .
5. تصميم برامج للتحذير والوقاية من تعاطي الكحول ومواد الإدمان ، نظرا لكثرة اقتران تعاطي الكحول ومواد الإدمان بحالات العنف ضد المرأة .
6. إجراء استعراض ورصد بصفة دورية على الصعيدين الوطني والدولي للتقدم المحرز من حيث الخطط والبرامج والمبادرات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة في سياق الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية .
7. القيام بحملات للتوعية بهذا المشكل المزدوج الخطير .
8. نشر الوعي في المجتمع عن أهمية المرأة في المجتمع وعن كونها تشكل نصف المجتمع ولا يجوز ممارسة أي شكل من أشكال العنف عليها كونها إنسانة لها نفس حقوق الرجل وواجباته.



9. دعوة الجهات الحكومية إلى سرعة النظر في الإجراءات القانونية في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة .

الهوامش :

- 1/ د. أمل سالم العواودة ، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني ، الأردن ، دار مكتبة الفجر ، ط1 ، 2002م ، ص11 .
- 2/ د.جمال معتوق ، وجوه ضد النساء خارج بيوتهن، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1992م ، ص56 .
- 3 / د. حسن محمود خليل ، موقف الإسلام من العنف والعدوان ، القاهرة ، مطبعة دار الشعب ، 1994م ، ص72 .
- 4 / نفس المرجع ، ص33 .
- 5 / د. أحمد عزت راجح ، أصول علم النفس ، الإسكندرية ، المكتب المصري الحديث ، 1970م ، ص552 .
- 6 / د. خليل أحمد خليل ، سوسيولوجية العنف ، الفكر العربي المعاصر ، بيروت ، مركز الإنماء القومي 27 / 28 ، 1983م ، ص 19 - 40 .
- 7 / د.جمال معتوق ، وجوه ضد النساء خارج بيوتهن ، رسالة ماجستير ، مرجع سبق ، ص21 .
- 8 / د.جليل وديع شكور ، العنف والجريمة ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ط1 ، 1997م ، ص73 .
- 9 / د. سوسن شاكر مجيد ، العنف والطفولة ، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2008م . ص87 .
- 11 / د.أنيسة بريغت عسوس ، عنف الرجل للمرأة وانعكاساته على سلوك الطفل ، العددان الثالث والرابع ، 2008م ، ص89 .
- 12 / د. جازية الهمامي ، العنف الأسري في بلدان المغرب العربي ، بحث مقدم لمؤتمر كرامة حول العنف الأسري ، البحرين ، 2 - 4 ديسمبر ، 2009م ، ص45 .
- 13 / د. رجاء مكي ، سامي عجم ، إشكالية العنف المشرع والعنف المدان ، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 ، 2008م ، ص 45 .
- 14 / د. طه عبد العظيم حسين ، سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، ط1 ، 2007م ، ص44 .
- 15/ د.علي بو عناقة وبلقاسم سلاطينة ، علم الاجتماع التربوي ، الجزائر ، دار الهدى للطباعة والنشر . ب - ت . ص15 .
- 16 / د. حسن محمود خليل ، موقف الإسلام من العنف والعدوان ، مرجع سبق ، ص33 .
- 17 / د. رمضان القذافي ، علم النفس التربوي ، مصر ، المكتب الجامعي الحديث ، 2009م ، ص90 .
- 18 / د. محمد الباهي السيد ، علم النفس الاجتماعي ، لبنان ، دار الفكر العربي ، ط1 ، 1980 ، ص85 .
- 19 / د.محمد عبدالله الوريكات ، مبادئ علم الإجرام ، الأردن ، وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2008م ، ص99 .
- 20 / د.علي بو عناقة وبلقاسم سلاطينة ، علم الاجتماع التربوي ، مرجع سبق ، ص23 .
- 21 / د. ليلي محمد علي مرح ، العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي وعلاقته بالتخلف الاجتماعي ، رسالة ماجستير في التربية غير منشورة ، جامعة طرابلس ، ليبيا ، 2009م ، ص65 .

- 22/ د. السيد عوض : جرائم العنف الأسري بين الريف والحضر : دراسة ميدانية على مرتكبي العنف الأسري في بعض السجون المركزية والعمومية لمحافظة قنا ، كلية الآداب بقنا ، جامعة جنوب الوادي ، 2004م. ص 38 ، 48.
- 26 / د. حسين علاوي خليفة ، النظرية الاستراتيجية المعاصرة ، بغداد ، دار الحكمة ، 2013 م ، ص 78.
- 27 / د. فتوح عبدالله الشاذلي ، أساسيات علم الإجرام والعقاب ، لبنان ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط 1 ، 2007م ، ص 23.
- 28 / د. مصطفى التير ، العنف العائلي ، الرياض ، مطابع أكاديمية نايف ، 1997م ، ص 40.
- 29/ د. محمد حسن غانم ، الاضطرابات النفسية والعقلية والسلوكية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 1 ، 2009م ، ص 77 .
- 30/ د. عبد الله عبد الرحمن ، الاستراتيجية الاجتماعية ، صحيفة العرب القطرية ، 2015 م ، ص 1.
- 31 / د. حسين علاوي خليفة ، النظرية الاستراتيجية المعاصرة ، مرجع سبق ، ص 40.
- 32/ د. سهيل مقدم ، من أجل استراتيجية فعالة في مواجهة العنف الاجتماعي ، الجزائر ، جامعة وهران ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد الثامن جوان ، 2012م ، ص 300.
- 33 / نفس المرجع ، ص 388 ، 387.
- 34/ د. نبيل راغب ، أخطر مشكلات الشباب (القلق - العنف - الإدمان) ، القاهرة ، دار الغريب ، 2003م ، ص 66 .
- 35/ د. عبد المحمود عباس أبوشامة ، البشري ، محمد الأمين ، العنف الأسري في ظل العولمة الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط 1 ، 2005 م ، ص 55 .
- 36/ د. نهى عدنان القاطرجي ، العنف الأسري بين الإعلانات الدولية والشريعة الإسلامية ، بحث مقدم إلى دورة المجمع الفقه الإسلامي الدولي ، إمارة الشارقة ، 2010م ، ص 11 .
- 37 / د. النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما والذي اكتمل عام 1998م ، "مصائرنا بأيدينا ، فلنضع حد للعنف ضد المرأة " ، تقرير منظمة العفو الدولية ، 2004 م ، ص 70.
- 38/ د. علي حيدر ، فسيولوجية العنف على وظائف الأعضاء ، مجلة النبأ العدد 67- 68 ، دراسة منشورة على الإنترنت ، 2002م ، الموقع www.fislogi.hit.org/annbaa/nba . ص 32
- 39 / سيمجوند فرويد ، الموجز في التحليل النفسي ، ترجمة سامي محمود علي وعبد السلام القفاش ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ب - ت ، ص 88.